

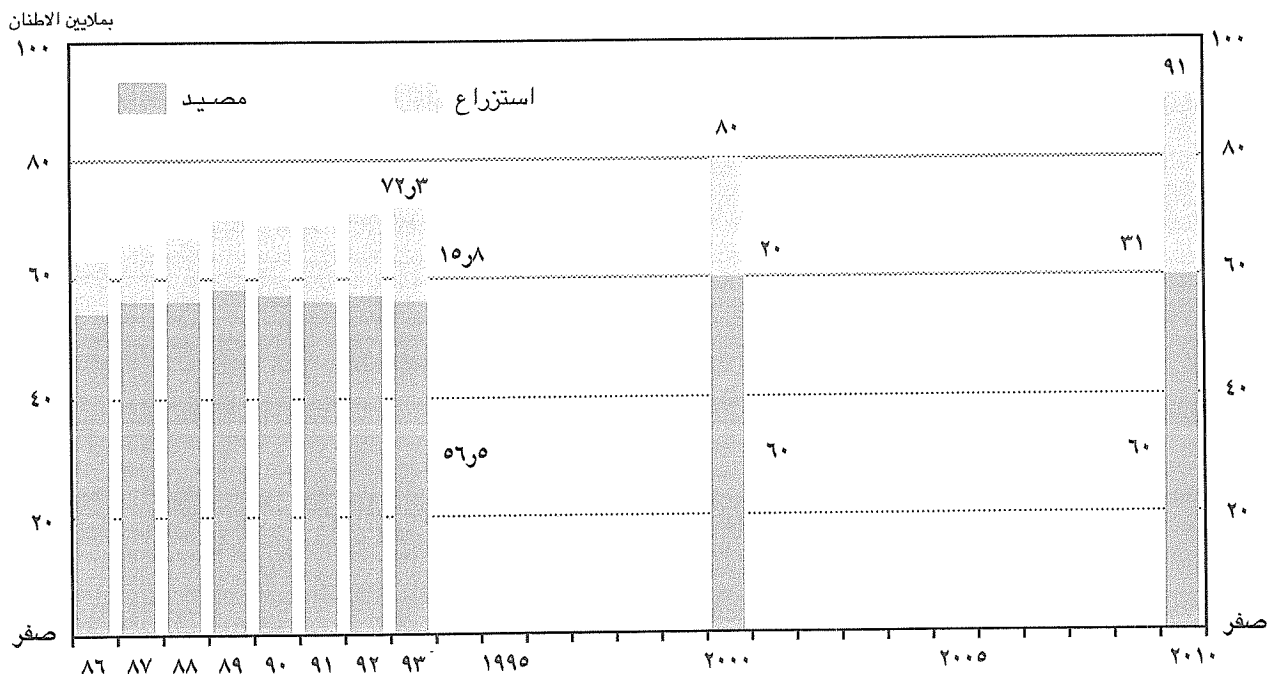
التوقعات: هل تستطيع المصايد الطبيعية للأسماك ومزارع التربية أن تلبي الطلب على الأسماك في المستقبل ؟

الحالي من الأسماك في عام ٢٠١٠، سوف يتطلب ١٩ مليون طن إضافية من أسماك الطعام. ومن المرجح أن تتأرجح مساهمة أسماك الطعام من مصايد الأسماك الطبيعية في البحار أو المياه العذبة، على المدى الطويل، حول رقم ٦٠ مليون طن سنوياً (٥٣ مليون طن تقريباً من المصايد البحرية و ٧ ملايين طن من المياه العذبة)، وهو رقم يزيد بنحو ٣٥ مليون طن عن مجموع مصيد عام ١٩٩٣ الذي ذهب إلى الاستهلاك البشري المباشر. وبالتالي فإن تحسين أساليب الصيانة والإدارة لن يحدث تغييراً ملموساً في مساهمة المصايد الطبيعية في إمدادات أسماك الطعام. فتأثير صيانة مصايد الأسماك وإدارتها يتضح في إعادة بناء المخزونات لضمان مساهمة أسماك القاع الأطول عمراً في الإمدادات الكلية، وكذلك زيادة حجم الأسماك التي يتم صيدها حتى تحظى بإقبال المستهلك. كما أن الإدارة ينبغي أن تسفر عن زيادة استقرار حصيلة المخزونات السمكية، سواء من أسماك القاع أو أسماك السطح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تخفيض

يتوقف الطلب على المنتجات السمكية، بصفة عامة، على ثلاثة عوامل هي السكان والدخل والأسعار، وينطوي تحت هذا العامل الأخير عدد من العوامل الأخرى مثل أفضليات المستهلكين. ويعد عامل السكان أهم هذه العناصر نظراً لأنه السبب عادة، إذا ما ظلت الأسعار النسبية ثابتة، في حدوث ثلثي التغيرات التي يتعرض لها الطلب. وفي عام ١٩٩٣ كان مجموع إمدادات أسماك الطعام في العالم ٧٢٣ مليون طن. منها ٥٦٥ مليون طن من المصايد الطبيعية، و ١٥٨ مليون طن من مزارع التربية. وقياساً على استهلاك الفرد من الأسماك في العالم خلال ١٩٩٣، وهو ١٣ كيلوغراماً في السنة (بما يعادله من الوزن الحي)، فإن سكان العالم، الذين يقدر أن يصلوا إلى نحو ٧.٣٢ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٠، سوف يحتاجون إلى أسماك طعام تصل في مجموعها إلى ٩١ مليون طن. ويبين الشكل رقم ٣١ الاتجاهات المحتملة لذلك. ومعنى ذلك أن الاحتفاظ بمستوى استهلاك الفرد

الشكل رقم ٣١

اسقاطات الطلب حتى عام ٢٠١٠ من الأسماك المستخدمة في الاستهلاك البشري



الجدول رقم ٢

مجموع إنتاج الأسماك في ١٩٩٠-١٩٩٣، مع توقعات الامدادات حتى ٢٠١٠

السنة	المصايد الطبيعية + مزارع التربية = أسماك الطعام + أعلاف = مجموع الإنتاج	(بملايين الاطنان)				
١٩٩٠	٥٧٨	١٢١	٦٩٩	٢٧٧	٩٧٦	
١٩٩٣	٥٦٥	١٥٨	٧٢٣	٢٩٠	١٠١٣	
	(٣٥٠+)	(٤٢٠+)	(٧٢٠+)			
٢٠٠٠	٦٠٠	٢٠٠	٨٠٠	٢٩٠	١٠٩٠	
		(١١٠+)	(١١٠+)			
٢٠١٠	٦٠٠	٣١٠	٩١٠	٢٩٠	١٢٠٠	

وبالاضافة الى المساهمة المحتملة من قطاع تربية الأحياء المائية، فمن الممكن أيضا أن تأتي امدادات اضافية من الأغذية من كميات المصيد التي تستخدم في الوقت الحاضر لإنتاج المساحيق السمكية. ففي عام ١٩٩٣ وحده، استهلكت المساحيق السمكية مايقرب من ٢٩ مليون طن من الأسماك، يمكن إعادة توجيه جزء منها الى الأسواق من أجل الاستهلاك البشري، ولاسيما بعض أسماك السطح الصغيرة، التي تلقى إقبالا طيبا من المستهلك في كثير من أنحاء العالم. ولكن الكميات الكبيرة التي يتم صيدها خلال فترات قصيرة، تحتاج الى تكنولوجيا لصناعة منتجات جديدة ملائمة لاستهلاكها كأغذية بصورة مباشرة.

المستويات الحالية للمصيد الجانبي - ولاسيما صفار الأسماك منه - يمكن أن يزيد من الغلة المحتملة من المصيد البحري، وإن كان تقدير مثل هذه الزيادة غير متوافر في الوقت الحاضر.

ولابد من تدبير الفارق، الذي يقدر بنحو ٣١ مليون طن من أسماك الطعام بحلول عام ٢٠١٠، من تربية الأحياء المائية، التي تزيد بمعدل مليون طن سنويا، ووصلت الى ما يقرب من مليوني طن في عام ١٩٩٣. ولابد من استمرار هذا النمو، أخذين في الاعتبار الامكانيات الكبيرة التي تتوافر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية لزيادة إنتاج المزارع السمكية. فإنتاج ٣١ مليون طن بحلول ٢٠١٠ يحتاج الى زيادة تربو قليلا على ١٥ مليون طن فوق مستوى ١٩٩٣، أي بزيادة سنوية تقل في متوسطها عن مليون طن سنويا. ويتوقف مدى مساهمة زيادة إنتاج مزارع تربية الأسماك في سد الطلب المتوقع حتى عام ٢٠١٠ على اقبال المستهلك على إنتاج هذه المزارع. فأغلب الإنتاج سيظل يأتي من الأسماك الزعفرية وأصناف المياه العذبة. وتمثل أسماك الشبوط ٧٠ في المائة من مجموع الأسماك الزعفرية المستزرعة، وتأتي الهند والصين في مقدمة المنتجين. وقد استطاعت هاتان الدولتان الوصول بإنتاجهما الى أكثر من الضعف فيما بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٢، بينما لم تزد الأسعار بأكثر من ٨ في المائة. وتملك أسماك المياه العذبة المستزرعة أكبر إمكانية لزيادة الامدادات المحلية، عندما تتوافر لها ظروف الإنتاج المواتية.

كما أن هناك امكانية كبيرة لإنتاج القشريات أيضا. فالتكنولوجيا متوافرة على مختلف المستويات، كما أن هناك مناطق شاسعة تصلح للتربية. وأهم العقبات هي: (١) تنمية الأسواق المحلية، (٢) مراقبة الجودة بتنقية منطقة الإنتاج واعتمادها، (٣) الوقاية من تلوث السواحل. وكل هذه مبادرات تحتاج الى اهتمام الحكومات، بحيث يسمح للقطاع الخاص بالتوسع في هذا المجال.